

مؤشر

ترجمات





باتريك جورج زكي 25.0%

عفو رئاسي 25.0%

إيطاليا 25.0%

واشنطن 25.0%

التليجراف: من رحلات التخييم إلى التجاهل المتعمد، لماذا اختلف الصديقان الأوقى في الشرق الأوسط؟

(ترجمات . ديلي تليجراف)

نشرت صحيفة التليجراف تقريراً أعدّه جيمس روثنيل يستعرض فيه التوتر الحالي في العلاقة بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ورئيس دولة الإمارات محمد بن زايد.

وأشار الكاتب في مستهل تقريره إلى أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس الإماراتي محمد بن زايد آل نهيان بدأ أنهما صديقان مقربان عندما شرعا في رحلة تخييم وصيد بالصقور في الصحراء السعودية لمناقشة مسائل الدولة، قبل سبع سنوات فقط.

لكن هذا الأسبوع، وحسب ما يتابع الكاتب، كشف تقرير إعلامي أمريكي مثير عن خلاف مرير بين قادة السعودية والإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي أثار مخاوف من أن التنافس بينهما قد يمتد إلى عداة مفتوح.

«سيرون ما يمكنني فعله»

ولفت الكاتب إلى أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لم يتحدث إلى الرئيس الإماراتي محمد بن زايد آل نهيان منذ ستة أشهر، وفقاً لصحيفة السعودية وول ستريت جورنال، التي نقلت عن مصادر متعددة مقربة من الرجلين.

كما يُزعم أن ولي العهد السعودي هدد بفرض حصار على غرار حصار قطر على الإمارات خلال إحاطة غير رسمية مع الصحفيين السعوديين في ديسمبر، محذراً: «سيرون ما يمكنني فعله».

سعى المسؤولون السعوديون والإماراتيون إلى التقليل من أهمية التفاصيل المثيرة في التقرير والإصرار على أن العلاقات بين البلدين قوية.

وأكد مصدر مقرب من القيادة السعودية أن التنافس بين الحليفين المقربين ليس بالأمر الجديد، مستشهداً بالشراكة العاصفة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وقالوا إن العلاقة بين الدولتين الخليجتين لا تزال مستقرة لكنها قد لا تكون دائماً في أفضل حال.

وأضافوا أنه لا توجد خلافات بين الدولتين حول كيفية معالجة النزاعات الإقليمية الكبرى، مثل سوريا واليمن، رغم أن كلاهما يسعى لتحقيق مصالحهما.

الصراع على النفوذ

لكن المزاعم تشير إلى أن العلاقة الوثيقة بين الرجلين قد توترت في وقت يكافحان فيه لملء فراغ القوة في الشرق الأوسط الذي خلفته إدارة بايدن.

وقال مسؤول أمريكي كبير لصحيفة وول ستريت جورنال، التي أجرت أيضاً مقابلات مع مسؤولين من دول الخليج وعملاء استخبارات أمريكيين سابقين لتقريرها: «هذان شخصان طموحان للغاية يريدان أن يكونا لاعبين رئيسيين في المنطقة»، مضيفاً أنه وعلى مستوى ما، ما زال يتعاونان، وبشكل عام، ليس من المفيد لواشنطن أن يكون هناك

خلاف بين الحليفين.

منذ أن قللت الولايات المتحدة من انخراطها في الشرق الأوسط، كان محمد بن سلمان يحاول تقديم نفسه على أنه اللاعب الرئيس التالي في المنطقة.

في الأشهر الأخيرة، قاد ولي العهد السعودي جهود العالم العربي لتطبيع العلاقات مع الديكتاتور السوري بشار الأسد، الذي ألقى كلمة في مايو أمام قمة جامعة الدول العربية لأول مرة منذ عقد.

بدأت العملية بالفعل قبل عدة سنوات من جانب الإمارات العربية المتحدة، التي أعادت فتح سفارتها في دمشق في عام 2018، لكن يبدو أن الرياض تأخذ الكثير من الفضل في هذه الخطوة.

وأضاف الكاتب أن ولي العهد طلب المساعدة من الصين في التحسن الكبير في العلاقات بين السعودية وإيران اللتين ستعيدان فتح سفارتهما وربما يضعان حداً للحرب المستمرة في اليمن، حيث تدعم الرياض وطهران الجانبين المتعارضين.

يبدو أن سلسلة التحولات الدبلوماسية أحببت محمد بن زايد، والذي كان منذ وقت ليس ببعيد مرشداً أكثر من كونه منافساً للحاكم السعودي.

يقال إن الزعيم الإماراتي لعب دوراً رئيساً في الضغط على إدارة ترامب لصالح محمد بن سلمان عندما كان نائب ولي العهد - وساعد في تأمين زيارة ترامب رفيعة المستوى إلى السعودية في عام 2017.

تنافس كبير

لكن المنافسات الحالية أعمق بكثير من الدبلوماسية، وذلك لأن كلتا الدولتين الخليجتين تتنافسان على الاستثمار العالمي وتريدان أن تكون عاصمتهما المفضل للشركات الغربية الثرية والقوية.

وقال الكاتب إن دبي تتمتع حالياً بالميزة، لكن السعودية أطلقت سلسلة من مشاريع الاستثمار والبناء، مثل مدينة نيوم الضخمة، والتي تهدف إلى جعل البلاد أكثر جاذبية للأجانب.

عندما سعى محمد بن سلمان لتحديث مملكته المحافظة للغاية، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال، أنه طلب المشورة من محمد بن زايد وعين نفس المستشارين الذين استخدمتهم الإمارات لمشروع مماثل قبل عقد من الزمن.

من الناحية الاقتصادية، تشترك كلتا الدولتين الخليجتين بشكل متزايد بشأن إنتاج النفط، بينما أطلق محمد بن سلمان شركة طيران وطنية ثانية لتنافس طيران الإمارات.

التكامل أم المنافسة ؟

ويلفت الكاتب إلى التقارير التي تفيد بأن الولايات المتحدة قلقة من أن الصراع على النفوذ والقوة في الخليج قد يضعف الجهود لبناء تحالف أمني ضد إيران العدو اللدود وقد يؤخر العمل على حل الصراع اليمني.

وقال السير جون جينكينز، سفير المملكة المتحدة السابق لدى السعودية، إنه ليس من المستغرب أن تحتدم المنافسات، لكن هذا لن يؤدي بالضرورة إلى انفجار كبير بين محمد بن سلمان و محمد بن زايد.

وأضاف أن محمد بن سلمان يريد تحويل السعودية من بعض النواحي إلى نسخة فائقة التطوير من الإمارات، وهذا التكامل يبدو الآن وكأنه منافسة. ويمكن ادارتها طالما ان الجانبين سعداء بتقديم تنازلات، على حد قوله.

واتصلت الصحيفة بالسلطات السعودية للتعليق لكنها لم تتلق ردا على الفور.

وقال مسؤول سعودي لصحيفة وول ستريت جورنال عندما اتصل به للتعليق على الخلاف المزعوم: «الإمارات شريك إقليمي وثيق للمملكة العربية السعودية، وسياساتنا تتقارب حول مجموعة واسعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك».

أي 24 نيوز: الإسرائيليون على رأس قائمة المستفيدين من التأشيرة الإلكترونية المغربية

(ترجمات . أي 24 نيوز)

قال موقع أي 24 نيوز إن إسرائيل تصدرت قائمة المستفيدين من التأشيرات الإلكترونية، وفقاً لبيانات رسمية صادرة عن وزارة الخارجية المغربية.

أصدرت المبادرة، التي أطلقت في عام 2022، أكثر من 150 ألف تأشيرة، مع منح ما يقرب من 55 في المائة للإسرائيليين، تليها الهند بنسبة 10 في المائة، ونيجيريا بنسبة 4,4 في المائة، ثم مصر وباكستان والأردن.

وأشار الموقع الإسرائيلي إلى أن جميع التأشيرات الإلكترونية الممنوحة تقريباً كانت لأغراض سياحية، إذ منح 3.4 بالمائة فقط لأغراض تجارية.

وأشار الموقع إلى أنه ومنذ توقيع الرباط على اتفاقية أبراهام التاريخية في ديسمبر 2020، سافر ملايين الإسرائيليين من أصول مغربية إلى الأفريقية، بما في ذلك مجموعة من المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين مثل رئيس البرلمان الإسرائيلي أمير أوحانا ووزيرة النقل ميري ريجيف، ومستشار الأمن القومي تساحي هنجبي.

وأقامت الرباط وتل أبيب بسرعة علاقات أمنية واستراتيجية عميقة، وعيّن الجيش الإسرائيلي مؤخراً ملحقاً عسكرياً في المغرب.

كما أعلنت إسرائيل مؤخراً الاعتراف بسيادة المغرب على منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها، ونشر العاهل المغربي الملك محمد السادس الأخبار، ودعا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لزيارة البلاد.

وكتب العاهل المغربي في رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أن مثل هذه الزيارة «ستفتح فرصاً جديدة لتعزيز العلاقات بين دولنا». وقال مكتب نتياهو إنه يعمل على تحديد موعد قريب لزيارته الأولى على الإطلاق للمغرب. بالإضافة إلى ذلك، تدرس إسرائيل «افتتاح قنصلية في بلدة الداخلة» الواقعة في الجزء المغربي من الصحراء الغربية.

المونيتور: ما وراء التحول في سياسية أردوغان الخارجية في الخليج؟

(ترجمات . المونيتور)

اهتم موقع المونيتور الأمريكي في تقرير أعدّه سميح إديز بالتحول الأخير في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الخليج وما وراء هذا التحول الكبير في سياسة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ويستهل الكاتب تقريره بالإشارة إلى أن تواصل الرئيس التركي مع القادة العرب الذين كان على خلاف معهم، ومحاولات إصلاح العلاقات مع العواصم الغربية التي انتقدتها بشدة في الماضي، يمثل تحولاً كبيراً في السياسة الخارجية التركية بعد الانتخابات العامة في مايو.

ترحيب حذر

وعلى الرغم من عدم ارتياح جميع أنصار الرئيس أو شركاءه الإسلاميين لهذا التحول، إلا أن مراقبين خارجيين عدة يرحبون بالسياسة الجديدة، بينما يظنون متشككين بشأن استدامتها، بحسب التقرير.

كان الدبلوماسيون المخضرمون ومحللو السياسة الخارجية ينصحون أنقرة بـ «تطبيع» علاقاتها الدولية منذ فترة؛ ذلك أن محاولة «أسلمة» السياسة الخارجية لتركيا جاءت بتكلفة باهظة، على حد قولهم.

توجه مستدام أم تخفيف للضغوط

ويلفت الموقع إلى أن قرار أردوغان غير المتوقع بدعم عضوية السويد في الناتو أخيراً وجولته في دول الخليج هذا الأسبوع هي نتاج ملموس للتغيير الذي طرحه.

لكن، وحسب ما يتساءل الكاتب، هل هناك منطوق سليم وراء هذه التحركات يقوم على رؤية متماسكة للسياسة الخارجية لتركيا؟ أم أن أردوغان يلعب بالوقت لأنه يتعرض لضغوط شديدة في الداخل؟

حصل أردوغان على تفويض قوي لإدارة البلاد على مدى السنوات الخمس المقبلة في الانتخابات الرئاسية في 28 مايو. ومع ذلك، فإنه يواجه مشاكل مستعصية على ما يبدو في الداخل، خاصة على الجبهة الاقتصادية. زادت الزلازل المدمرة في فبراير الأمور سوءاً. ويتساءل الكثيرون كيف يأمل في التغلب على هذه المشاكل دون تغييرات كبيرة في السياسة.

إنقاذ الاقتصاد

ويوضح الكاتب أن أردوغان يحاول الآن إنقاذ الاقتصاد - الذي دخل في حالة سقوط حر إلى حد كبير بسبب سياساته - بأموال من الخارج. وهذا هو المنطق وراء زيارته للسعودية وقطر والإمارات هذا الأسبوع، وفقاً للبروفيسور إيلتر توران من جامعة اسطنبول بيلجي

وقال توران لـ «المونيتور»: «يأمل أردوغان أن يؤدي تحسن العلاقات مع هذه الدول إلى استئناف تدفقات رأس المال والمساعدة في تخفيف حاجة تركيا إلى العملة الصعبة».

لكنه حذر من أن «الاستثمار الخليجي» يعني عادة شراء الشركات القائمة التي توفر عوائد عالية بدلاً من بناء مصانع جديدة. وقال «المدخلات التي لا تزيد عن التحويلات النقدية مقابل شراء الشركات الحالية قد لا تؤدي إلى اقتصاد أكثر إنتاجية».

ومع ذلك، يبدو أن جهود أردوغان في إصلاح العلاقات مع السعودية والإمارات تؤتي ثمارها.

عقد من العدا

ونزّه الكاتب إلى أنه وخلال وبعد الربيع العربي لعام 2011، كان حلم أردوغان هو جعل تركيا الدولة الإقليمية الرائدة مستفيداً من سيطرة أحزاب الإسلام السياسي على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن الأنظمة العربية القائمة حافظت على النظام الإقليمي، مما أدى إلى عقد من العلاقات الفاترة. وخلال هذه الفترة، أصبح عبد الفتاح السيسي والسوري بشار الأسد الأعداء الرئيسيين لأردوغان.

في غضون ذلك، اتهمت الأوساط الحكومية التركية الإمارات بتمويل محاولة الانقلاب الفاشلة ضد أردوغان في عام 2016. كذلك توترت العلاقات بين أنقرة والرياض بعد مقتل الصحفي السعودي المعارض جمال أحمد خاشقجي في تركيا.

أموال الخليج

وفقاً لتوران، فقد أصبح هذا كله من الماضي الآن. وقال «انتهى دعم تركيا لجماعة الإخوان المسلمين وتركيا بحاجة إلى أموال تأمل في تأمينها من الخليج».

استقبل ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أردوغان بحرارة في الرياض هذا الأسبوع. ووافقت السعودية، من بين أمور أخرى، على شراء طائرات مسيرة تركية فيما يوصف بأنه «أكبر عقد دفاعي في تاريخ تركيا».

وفي أبو ظبي، المحطة الأخيرة من جولة أردوغان الخليجية، وقع الجانبان المتنافران سابقاً صفقات بقيمة 50 مليار دولار، تتراوح من صناعة الدفاع إلى مشاريع إعادة الإعمار في المناطق التي دمرتها الزلازل في فبراير.

ونقل الموقع عن السفير المتقاعد ميثاق ريندي قوله إن هذه الدول سعيدة أيضاً بعلاقتها بتركيا ذات الأغلبية السنية والقوية عسكرياً، بإمكاناتها التجارية الهائلة وأصولها المربحة. وقال ريندي إن «دول الخليج تعيد تنظيم نفسها أيضاً بعد أن أجبرتها الكارثة في اليمن على التحول من القوة الصارمة إلى الدبلوماسية الاقتصادية».

العلاقات مع القاهرة ودمشق والغرب

وأضاف الكاتب أن أنقرة في طريقها لتحسين العلاقات مع القاهرة، بعد تطبيع العلاقات الدبلوماسية بالكامل مؤخراً، ويقال إن العمل جار لزيارة دولة يقوم بها السيسي إلى تركيا.

قد يجتمع أردوغان والأسد قريباً، على الرغم من أن هذا سيستغرق ذلك وقتاً بسبب الخلافات حول إعادة اللاجئين ووجود الجيش التركي في شمال سوريا.

من ناحية أخرى، تبدو الجهود التركية لتطبيع العلاقات بشكل كامل مع الولايات المتحدة وأوروبا أكثر صعوبة. على الجانب الإيجابي، يبدو أن احتمالات حصول أنقرة على الطائرات المقاتلة من طراز أف 16 التي تشتد الحاجة إليها من الولايات المتحدة قد تحسنت بعد قرار السماح بعضوية السويد في الناتو. كما حصلت تركيا على بعض الوعود من

الناتو والسويد فيما يتعلق بالتعاون ضد الإرهاب.

لكن كل هذا لم يحدث بعد.

يجب أن يؤيد البرلمان التركي عضوية السويد في الناتو قبل أن تصبح رسمية، والنواب الأتراك غير متأكدين مما إذا كان الكونجرس الأمريكي سيصادق على بيع طائرات أف 16 لتركيا.

إشكالية الانضمام للاتحاد الأوروبي

وأشار الكاتب أن أردوغان دعا قبل قمة الناتو أوروبا بشكل غير متوقع إلى فتح مسار تركيا في الاتحاد الأوروبي. ولم يستخدم أردوغان عضوية السويد في الناتو كورقة مساومة للانضمام للاتحاد الأوروبي، ولكن مع ذلك، نجح أردوغان في إحياء الجدل المحتضر بشأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

من الواضح أن أردوغان بحاجة إلى علاقات أفضل مع الغرب من أجل جذب رأس المال الذي تشتد الحاجة إليه. وتظل أوروبا أكبر شريك تجاري لتركيا. وفي ضوء سجله الحافل السابق، يشكك الكثيرون في صدق تواصله مع الاتحاد الأوروبي.

لا يتوقع السفير المتقاعد سليم كونيرالب أن يدخل أردوغان الإصلاحات اللازمة لتطبيع العلاقات بالكامل مع الاتحاد الأوروبي. وقال كونيرالب: «يعلم أردوغان أن رفع المعايير المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وما إلى ذلك إلى مستويات الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يقوض حكمه السياسي».

يجادل المحللون الاقتصاديون أيضاً بأن الوضع الحالي لسيادة القانون في تركيا سيستمر في تثبيط المستثمرين الغربيين. لكن الغرب بحاجة إلى تعاون تركيا بشأن قضايا مثل أوكرانيا والهجرة، وبالتالي من المتوقع أن تظل علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا متعلقة بالمعاملات بين الطرفين.

هآرتس: إيران تتقارب مع مصر مع استمرار حملتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط

(ترجمات . هآرتس)

نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تحليلاً للكاتب تسفي بارئيل حول التقارب الإيراني مع مصر في إطار جهود طهران لتحسين علاقاتها مع دول المنطقة والتي قد تدمر نظام العقوبات الأمريكي المفروض عليها.

وأشار الكاتب في مستهل تحليله إلى خطاب الرئيس الإسرائيلي أمام الكونجرس الأمريكي والذي حذر فيه من أن إيران تسعى لبناء قدرات نووية والتي يمكن أن تشكل تهديداً لاستقرار الشرق الأوسط وخارجه.

وقال هرتسوغ وسط تصفيق مدوي «كل دولة أو منطقة تسيطر عليها إيران أو تتسلل إليها عانت من فوضى شديدة». ثم سرد القائمة: اليمن وغزة وسوريا ولبنان والعراق.

ولفت الكاتب إلى أن الدقة التاريخية لم تسعف هرتسوغ؛ ذلك أن اليمن انهار بعد الربيع العربي، الذي لم تكن لإيران علاقة به. وحتى بعد أن شن المتمردون الحوثيون هجومهم على شمال ووسط اليمن، أوصتهم إيران بالتخلي عن مواجهة كبيرة مع الحكومة اليمنية الجديدة، التي تدعمها السعودية.

استمرت هذه الحرب الكبرى، التي بدأها السعوديون والإمارات العربية المتحدة، ثماني سنوات. وفي العام الماضي انتهجت الأطراف المعنية الدبلوماسية بعد ضغوط الأمريكيين الشديدة على الرياض.

حكم العراق صدام حسين، الحليف الوثيق للولايات المتحدة حتى غزا الكويت عام 1990. لأكثر من عقد من الزمان، وكان العراق يخضع لعقوبات أمريكية ودولية شديدة انتهت بحرب العراق عام 2003.

هذا عندما بدأ التدمير الهائل للعراق، مع دخول إيران من الباب عبر النظام الجديد الذي جرى إنشاؤه تحت الإشراف الأمريكي. وقدمت الولايات المتحدة مليارات الدولارات لكيان سجل رقمًا قياسيًّا للفساد.

وقال الكاتب إن إيران تتمتع بنفوذ كبير على العراق وهي أكبر شريك تجاري لها، أكثر من 10 مليارات دولار سنويًّا. ولولا الكهرباء والغاز الطبيعي الذي تبيعه إيران للعراق، لكان وضع بغداد أسوأ بكثير. بالمناسبة، لعبت إيران والمليشيات الشيعية التابعة لها دورًا رئيسًا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، أكثر بكثير، على الأقل في المرحلة الأولى، من الجيش العراقي المتعثر، الذي فر من ساحة المعركة بعد أن دربته القوات الأمريكية..

دمرت سوريا بفضل الرئيس بشار الأسد الذي تلقى دعم إيران. لكن نقطة التحول في وضعه جاءت عندما جلبت روسيا جيشها في عام 2015، وهو ما غير من ميزان القوى في سوريا، وأعاد أكثر من 70 في المائة من أراضيها إلى سيطرة الحكومة.

لا يزال لبنان هو الدولة الوحيدة التي شاركت إيران في تدميرها بشكل مباشر، بوساطة حزب الله. ولكن الخلفية الدرامية لنمو حزب الله وهيمنته على لبنان كان وجود إسرائيل هناك لمدة 18 عامًا، مما يجعل هذه المنظمة القوة الوحيدة التي يمكن أن تخلق توازنًا في الردع مع إسرائيل.

تهديد إقليمي

وأضاف الكاتب أن إيران ليست قديسة، فقد اعتُبرت تهديدًا إقليميًا قبل وقت طويل من إطلاقها برنامجًا نوويًا. وهددت ثورة 1979 بالتمدد في دول إسلامية أخرى.

كان التهديد مزدوجًا بطبيعته: يمكن لإيران أن تقوض الأنظمة التي تكافح من أجل تحقيق التوازن بين الدين والدولة، ويمكن أن تهدد الهيمنة السنية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وعندما صاغت إيران برنامجها النووي على أنه «برنامج إسلامي» مصمم لخدمة جميع الدول الإسلامية ضد القدرات النووية لإسرائيل، واجهت انتقادات ومعارضة شرسة.

جاءت الانتقادات من دول عربية وإسلامية أخرى بدأت ترى إيران ليس فقط باعتبارها تهديدًا سياسيًا وأيديولوجيًا ولكن أيضًا تهديدًا عسكريًا. وأخذت هذه العملية التاريخية عدة جولات، آخرها يحدث الآن.

التقارب مع مصر

ونوّه الكاتب إلى أن المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أصدر إعلانًا مهمًا في اليوم الذي خاطب فيه هرتسوغ الكونجرس. وقال أحمد أبو زيد في مقابلة تلفزيونية إن إيران دولة كبيرة لها مصالح إقليمية. وتسعى مصر جاهدة للنظر إلى أنشطة إيران على أنها إيجابية... وإذا كان هذا هو الاتجاه المتخذ، أعتقد أن هذه الروابط ستتطور بوضوح وفي العلن.

وبينما كان أبو زيد يتحدث، أصدر وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان بيانًا مشابهًا جاء فيه أن المحادثات مع مصر بشأن الأمور الأمنية بدأت، وجاء التطور الأخير في رسالة من سلطان عمان هيثم بن طارق، الذي زار طهران بعد زيارته للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

قبل ذلك، قال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إنه أبلغ المرشد الأعلى علي خامنئي بهذه المحادثات ونية إحياء العلاقات مع مصر. وأضاف رئيسي أن خامنئي أعطى مباركته لمثل هذه الخطوة.

وكلنت إيران ومصر قد قطعنا العلاقات الدبلوماسية بعد اعتراف مصر بإسرائيل في أواخر السبعينيات؛ وتمسك الرؤساء المصريون بسياسة صارمة تجاه إيران.

وهكذا، على سبيل المثال، انضم السيسي إلى تحالف عربي شكله السعوديون والولايات المتحدة ضد إيران، وانضم إلى مقاطعة قطر التي أطلقها الرياض والإمارات والبحرين، والتي تنبع جزئيًا من علاقات قطر الوثيقة مع إيران ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين، عدو السيسي في الداخل. وتُصنف الإخوان جماعة إرهابية في السعودية والإمارات.

تحسن العلاقات مع دول الخليج

وأضاف الكاتب أن وحدة دول الخليج ومصر في علاقاتهما مع إيران هي وحدة بدأت تتخلى عن عدائها للجمهورية الإسلامية. وانتهى الحظر المفروض على قطر في يناير 2021، إلى جانب مطالبتها بقطع العلاقات مع طهران.

في أغسطس الماضي، بعد عام ونصف، استأنفت الإمارات العلاقات مع إيران، وأرسلت سفيرًا إلى طهران. وفي وقت لاحق، وقعت الإمارات أيضًا اتفاقيات اقتصادية مع إيران وخففت من سياسة التأشيرات.

وفي مارس، جددت السعودية وإيران العلاقات الدبلوماسية بالكامل وأعلنتا عزمهما على توسيع التعاون التجاري وإحياء اتفاقية الدفاع بينهما اعتبارًا من عام 2000. بدأت المحادثات بوساطة العراق.

وقالت القاهرة أيضًا إنها ستستأنف الرحلات الجوية المباشرة بين مصر وإيران، مما يسمح بزيارات للسياح الإيرانيين. وتوقع النقاد المصريون أن يلتقي السيسي ورئيسي بحلول نهاية العام.

مصر تلحق بركب الاستراتيجية الجديدة

وأوضح الكاتب أن مصر لم تغير موقفها فجأة، ولم تتبخر شكوكها وعدائها تجاه إيران فجأة. ولكن السيسي قارئ ماهر للخريطة الاستراتيجية ولا يريد أن يُغرد وحيدًا خارج الدائرة العربية التي تخلت عن تقسيم المنطقة إلى موالين لأمريكا وخصوم لإيران، أو موالين لإيران وخصوم لأمريكا.

وقد تفككت هذه الكتل خلال العامين الماضيين ويتجلى بشكل خاص في علاقات دول الخليج مع الصين وروسيا واستمرارهم في إقامة علاقات مع واشنطن. ووقعت السعودية والإمارات اتفاقيات استثمار وتجارية مع الصين

بمليارات الدولارات، بينما توسطت الصين في استعادة العلاقات السعودية الإيرانية.

وأشار الكاتب إلى أن الآثار التكتونية لهذه الخطوة محسوسة بالفعل: انسحاب الإمارات من التحالف العسكري المناهض لإيران الذي أنشأته واشنطن، وعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وإضفاء الشرعية على نظام الأسد على الرغم من اعتراضات الأمريكيين. وكان هذا واضحاً أيضاً في الخطوات الرامية إلى تعزيز المحور الروسي الخليجي عبر إيران، حيث أعلن مجلس التعاون الخليجي عزمه على تعميق التعاون مع طهران.

وكل هذا يعكس استراتيجية جديدة تستمر بموجبها العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة، ولكن بدون الاحتكار الأمريكي.

وفي غضون ذلك، تلمح واشنطن أيضاً إلى أنها قد تخفف العقوبات قليلاً على إيران. وفرضت الولايات المتحدة هذا الأسبوع عقوبات على 14 مصرفاً عراقياً يشتبه في قيامهم بتزويد إيران بالدولار، لكنها ما زالت تسمح للحكومة العراقية بالدفع لطهران مقابل الكهرباء باستخدام أموال من البنوك العراقية.

صحيح أن الولايات المتحدة منحت بغداد إعفاءات محدودة من العقوبات من قبل حتى يتمكن العراقيون من سداد مدفوعاتهم لإيران. لكن هذه المرة هناك التقاء للأحداث، وربما ليس من قبيل المصادفة. ونحن نقرأ تقارير عن استعداد واشنطن للإفراج عن الأموال الإيرانية المودعة في العراق وكوريا الجنوبية، ناهيك عن الدفع العراقي لإيران.

ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الخطوة جزءاً من الاتفاقات الشفوية بين إيران والولايات المتحدة. ومن المثير للاهتمام أنه لم ترد تقارير عن استمرار إيران في تخصيص اليورانيوم إلى مستوى أعلى.

الخشية من انهيار نظام العقوبات

وقال الكاتب إن نسيم الشرعية العربية يهب على إيران، والتهرب من العقوبات - والذي يقوم به بالأساس الصين وروسيا - يجعل واشنطن تخشى انهيار نظام عقوباتها. ويزداد هذا الخوف خاصة بالنظر إلى أن هذا النظام لم يثبت فعاليته دبلوماسياً.

لا يزال نظام العقوبات يُحترم في معظم الأحيان. وحتى الصين، أكبر راعي للنفط في إيران، ليست في عجلة من أمرها لتنفيذ الاتفاقية التي وقعتها مع إيران لاستثمار 400 مليار دولار على مدى 25 عاماً. ولا تتعجل السعودية لتطوير حقول النفط الإيرانية. وحتى الشركات الروسية، من بينها تلك التي وقعتت مذكرات تفاهم مع طهران، لم تشرع بعد في أي أنشطة داخل إيران.

ويختم الكاتب تحليله بالقول إنه ليس هناك ما يضمن أن هذا الوضع سيستمر إلى الأبد أو حتى يوقع الإيرانيون اتفاقاً نووياً جديداً، خاصة إذا توقفوا عن تخصيص اليورانيوم بنسبة 60 في المائة. وستجبر هذه التطورات الولايات المتحدة على إعادة ضبط سياستها تجاه إيران والمنطقة. والبديهة القائلة بأن واشنطن لن تسمح لإيران بالحصول على سلاح نووي ليست كافية.

ناشط مصري مُفرج عنه يقول إنه يخطط للسفر إلى إيطاليا ومواصلة العمل

الحقوقي

(ترجمات . أسوشيتد برس)

قال ناشط مصري بارز أطلق سراحه من السجن هذا الأسبوع يوم الجمعة إنه يعتزم السفر إلى إيطاليا، حيث حظيت قضيته باهتمام كبير. وقال إنه سيواصل العمل في مجال حقوق الإنسان والعيش بين البلدين، بحسب تقرير لوكالة أسوشيتد برس.

في مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس، قال باتريك جورج زكي، الذي حصل على عفو رئاسي يوم الأربعاء، إنه يأمل في إطلاق سراح المعارضين البارزين الآخرين المسجونين قريباً، بما في ذلك أحد أشهر المعارضين، علاء عبد الفتاح.

وقال زكي «نأمل أن يكون هناك عفو رئاسي في الفترة المقبلة عن جميع سجناء الرأي».

وأشارت الوكالة إلى أن مصر، التي شنت حملة قمع قاسية ضد المعارضة منذ ما يقرب من عقد من الزمان، أصدرت عفواً عن عشرات المعتقلين في العام الماضي. وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي أشرف على حملة القمع، قد نفى في السابق أن يكون لبلاده سجناء سياسيون، وبرر الإجراءات الحكومية بالقول إنها ضرورية لمكافحة الإرهاب.

ويمثل الإفراج عن زكي، الذي أيدت الحكومة الإيطالية قضيته، نهاية محنة استمرت ثلاث سنوات.